# المتصرف يوسف ضياء وإصلاحاته في لواء الديوانية

المدرس المساعد
بان راوي شلتاغ
جامعة القادسية - كلية التربية

الخلاصة :

تصدى هذا البحث لدراسة السيد يوسف ضياء ، الذي تولى منصب متصرفية لواء الديوانية مدة سنة وأربعة أشهر ( تشرين الثاني ١٩٥٠ – شباط ١٩٥٣ ) . قام خلالها بعدة انجازات ، مستفيداً من الخبرة التي اكتسبها من الوظائف التي تولاها منذ دخوله في خدمة الحكومة ، شملت أعماله مختلف النواحي . مثلاً في الجانب الصحي كانت ابرز انجازاته إنشاء مستشفى الأمراض الصدرية في الديوانية ، فضلاً عن المستوصفات ودور الأطباء التي توزعت على خارطة الديوانية الإدارية . وفي الجانب العمراني انشأ مشاريع الكهرباء التي شملت خدماتها مختلف مناطق الديوانية ، إضافة إلى اهتمامه بشق طرق الموصلات . وكان إنشاء المدارس في مركز الديوانية والأقضية والنواحي التابعة لها من جملة اهتماماته الثقافية . كما أولى المتصرف اهتماماً خاصاً بالجانب الزراعي من خلال التشجيع على استثمار الأراضي وتقديم السلف الزراعية ، لضمان زيادة الإنتاج . وفي جانب المنازعات العشائرية كان يتدخل شخصياً في حل الكثير منها ، بحكم خبرته التي مكنته من التعامل مع تلك القضايا .

المقدمة :

من الدوافع الرئيسية للكتابة في هذا الموضوع هو إغفال كثير من الباحثين هذا الجانب المهم من تاريخ الديوانية ، وخاصة فيما يتعلق بدور المتصرفين في تطوير اللواء على كافة الأصعدة ، فالحاجة للإصلاح والبناء مستمرة ومن الضروري أن تتوفر لها مستلزمات الدعم والتعزيز ، وهذا الدعم يتوزع على قدر الحلقات المتصلة بدءاً من اكبر الحلقات إلى أصغرها ، ويُعد المتصرف في اللواء هو اكبر هذه الحلقات ، على الرغم من ارتباطاته مع الحلقات الأخرى في اللواء وخارجه .

إن الأعمال المنجزة في مدة تولي هذا المتصرف أو ذاك تحسب لصالحه ، ويتم تقويم أداء المتصرف وجهوده في ضوء هذا المقياس ، وبالرغم من تتابع شخصيات عدة على منصب متصرف لواء الديوانية ، إلا إني اخترت السيد يوسف ضياء لأكرس هذا البحث لدارسة حياته واهم الانجازات التي قام بها في لواء الديوانية .

اعتمد البحث بالدرجة الأساس على الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق ، والوثائق المنشورة المتمثلة بجداول كبار موظفي الدولة ، فضلاً عن جريدة الوقائع العراقية ، وعدد من المؤلفات من بينها كتاب ( تاريخ الديوانية قد يماً وحديثاً ) لوداي العطية .

ركز البحث على شخصية المتصرف يوسف ضياء ، واهم انجازاته فى لواء الديوانية ، لا سيما الصحية والثقافية والعمرانية والزراعية والعشائرية .

نبذة عن حياة المتصرف يوسف ضياء :

ولد السيد يوسف ضياء في بغداد سنة ١٨٩٨ (١) ، وتخرج من مدرسة الحقوق بالأستانة ، ودخل في خدمة الحكومة في ٢٤ / نيسان / ١٩٢١ (٢) ، وتدرج في الوظائف الحكومية فتولى منصب مدير ناحية المدحتية (٣) في كانون الثاني ١٩٢٩(٤) ، ونُقل إلى مدير ناحية العزيزية في حزيران سنة ١٩٣٠(٥) ، وقائمقام قضاء الصويرة في مايس سنة ١٩٣٩ (٦) ، وصار متصرف للواء المنتفك في تموز سنة ١٩٤٠ (٧) ، وفي ١٣ / تشرين الثاني / ١٩٥٠ تولى منصب متصرف لواء الديوانية (٨) في عهد وزارة نوري السعيد الحادية عشر ( أيلول ١٩٥٠ – تموز ١٩٥٢ ) (٩) .

سافر يوسف ضياء إلى النمسا في ١١/ تموز/ ١٩٥٢ بقصد العلاج فعُهدت وكالة متصرفية اللواء إلى خليل عزمي (١٠) ، وفي تشرين الأول سنة ١٩٥٢ عاد يوسف ضياء إلى اللواء وباشر مهام عمله (١١) ، والى جانب منصبه هذا تولى حاكم جزاء من الدرجة الأولى للنظر في الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم الحياة الاقتصادية (١٢) ، واستمر في منصبه كمتصرف للواء إلى شباط سنة ١٩٥٣ (١٣) ، إذ أُعفي من منصبه ويعود سبب إعفائه إلى اختلافه مع رئيس الوزراء (١٤) جميل المدفعي (٢٩/كانون الثاني/ ١٩٥٣– ٥ / مايس/١٩٥٣ ) (١٥) ، فصدر أمر بنقله (١٦) إلى عضوية محكمة التمييز العشائري (١٧) ، والى جانب هذه أُسند إليه في أيار سنة ١٩٥٣ منصب لجنة امتحان الموظفين في وزارة الداخلية (١٨) ، كما شغل منصب رئيس لجنة انضباط موظفي الدولة في كانون الثاني سنة ١٩٥٤ (١٩) ، ثم شغل منصب متصرف لواء كركوك في آذار سنة ١٩٥٥ (٢٠).

كُرم يوسف ضياء بعدة أوسمة لدوره المتميز ونشاطاته المتعددة ليس في لواء الديوانية فقط وإنما في جميع الوظائف التي تقلدها ، ففي حزيران سنة ١٩٥٣ مُنح وسام الرافدين من الدرجة الثانية من النوع المدني من قبل الملك فيصل الثاني (٢١) ، ووسام دانربروغ الملكي من الدرجة الثانية برتبة قائد الممنوح له من قبل الحكومة الدنماركية وذلك في آب سنة ١٩٥٣(٢٢).

الخارطة الإدارية للواء الديوانية :

الديوانية لواء واسع يمتد على فرعي شط الحلة وشط الهندية ، يقع بين الحلة وكربلاء والكوت والمنتفك (٢٣) . يبلغ عدد نفوسه (٦١٨٨٣) نسمة أكثريتهم من أبناء العشائر (٢٤) . يشتمل لواء الديوانية إدارياً على :

١– قضاء مركز الديوانية مركزه مدينة الديوانية ، تنتهي حدوده من الغرب إلى الحد الفاصل بين لواء الديوانية ولواء الحلة وشرقاً بناحية الرميثة ، ولهذا القضاء ثلاث نواح هي المليحة والحمزة والشافعية

٢– قضاء أبي صخير مركزه مدينة أبي صخير ، وهي واقعة في رأس الزاوية بين الساحل الأيمن من نهر المشخاب وفرع نهر جحات ، وللقضاء ناحيتان هما الحيرة والفيصلية .

٣– قضاء الشامية مركزه مدينة الشامية ، وأراضي هذا القضاء ممتدة على طول نهر الشامية ، ونواحيها هور الدخن وغماس والصلاحية والشنافية

٤– قضاء عفك مركزه مدينة عفك ، وهي تقع على الضفة اليسرى من فرع شط الحلة وتبعد عن الديوانية (٢٠ ) ميل ، وتتبع هذا القضاء ناحية واحدة هي ناحية الدغارة .

٥– قضاء السماوة مركزه مدينة السماوة وتبعد عن الديوانية (٧٠ ) ميل وللقضاء ثلاث نواح هي الرميثة والخناق والخضر (٢٥).

إصلاحاته :

١– الجانب الصحي :

اهتم متصرف لواء الديوانية يوسف ضياء بالجانب الصحي ، وعمل للنهوض بالواقع الصحي في اللواء وتوابعه الإدارية ، فأمر بإنشاء مستشفيات ومستوصفات ودور للأطباء في محاولة منه لتقديم أفضل الخدمات في هذا الجانب . وكان إنشاء هذه المؤسسات الصحية يتم بعد إجراء مناقصة سرية على نفقة الإدارة المحلية ، التي كان من واجبها تهيئة المباني فقط للمستوصفات والمستشفيات في الأماكن النائية ، والتي لا تتسع مشاريع وزارة الصحة للبناء فيها ، وبعد أن تبني المستوصف ودار للموظف الصحي تفاتح وزارة الصحة لفتح المستوصف هناك ، فتقوم هذه بدورها بتعيين الملاك الخاص

وتهيئة الأدوية والأثاث (٢٦) .

وبمراعاة الأهمية الإدارية للوحدات في لواء الديوانية ، كان لزاماً أن نبدأ بمركز اللواء ثم الوحدات التابعة حسب الأهمية ، ومن هذا المنطلق كان توزيع المؤسسات الصحية في اللواء .

فبتوجيه من المتصرف أُنشئت مستشفى للأمراض الصدرية في الديوانية ، ومستشفى أخرى في ناحية الشنافية التابعة لقضاء الشامية سنة ١٩٥٢ (٢٧).

وتم تشييد مستوصف في مركز قضاء الديوانية وآخر في ناحية الحمزة التابعة له سنة ١٩٥٢ ، كما أُنشى مستوصف في كل من مركز قضاء عفك وناحية الدغارة في حزيران سنة ١٩٥٢ (٢٨) ، وفي السنة ذاتها أُنشى مستوصف في جلعة آل شخير (٢٩) التابعة لقضاء عفك (٣٠) ، كما شُيد مستوصف في قضاء أبي صخير وذلك في آب سنة ١٩٥٢ ، وفي سنة ١٩٥١ تم تشييد مستوصف في ناحية الشنافية وآخر في ناحية غماس التابعتين لقضاء الشامية ، ومستوصف في الزيدية ( الواقعة في ناحية العباسية التابعة لقضاء الشامية ) (٣١) .

أما دور الأطباء فقد اهتم المتصرف بإنشائها ، وذلك من اجل توفير نوع من الاستقرار للأطباء ، بما يساعدهم لانجاز واجباتهم على أكمل وجه ، فبتوجيه منه أُنشى دار للطبيب المقيم في ناحية الحمزة التابعة لمركز قضاء الديوانية في تموز سنة ١٩٥٢ (٣٢) ، وفي آذار من نفس السنة تم تشييد دار للطبيب المقيم في الدغارة (٣٣) وفي السنة نفسها أنشئت دار أخرى للطبيب المقيم في جلعة آل شخير التابعة لقضاء عفك (٣٤) ، وأخرى مثيلة لها لطبيب قضاء أبي صخير (٣٥) ، وفي سنة ١٩٥١ شُيد دار للطبيب المقيم في قضاء الشامية (٣٦) ، وأنشأت دارين للطبيبين المقيمين في ناحيتي الشنافية وغماس التابعتين لقضاء الشامية . (٣٧) .

٢– الجانب العمراني :

اهتم يوسف ضياء بالناحية العمرانية ، وعمل على تطوير اللواء وازدهاره في هذا الجانب ، إذ أوعز إلى بلدية الديوانية بفتح الشوارع وتبليط الطرق وردم المستنقعات (٣٨). كان إصلاح وتجفيف البرك والمستنقعات من أهم الوظائف المسؤولة عنها الإدارة المحلية ممثلة بالمتصرف ، وهي تؤدي إلى استغلال البرك والمستنقعات بعد استصلاحها بحيث تكون أملاكا تُشيد عليها المتنزهات والدور والمدارس ، و يمكن تقسيم بعض من أراضيها وبيعها لحساب الخزينة المحلية فتكون مورداً هاماً من موارد ميزانية الإدارة ، كما تؤدي إلى القضاء على مواطن الحشرات وبعض الأمراض المعدية كالملاريا والبلهارزيا (٣٩) .

ففي مركز الديوانية تم ردم المستنقعات في محلة الفاضلية ودفن المتنزه الموجود فيها (٤٠) ، وتم فتح شارع سمي ( شارع الفاضلية ) يوصل بينها وبين الجسر القديم (٤١) . أما في قضاء الشامية شيد جسر الشامية الحديدي الثابت سنة ١٩٥٢ (٤٢) . كما أنشى في قضاء أبي صخير طريق ( جحات – الطوق ) في تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ (٤٣). كما اهتم المتصرف بربط الديوانية بمراكز الأقضية والنواحي التابعة لها بطرق مواصلات بريدية وهاتفية وسلكية ، وبتوجيه منه أُنشى دار للبريد والبرق في الديوانية سنة ١٩٥٢ (٤٤) . وفي سنة ١٩٥٢ رفض نقل أشجار مشاتل الديوانية لتزيين طريق بغداد – الكوت ، بسبب الحاجة الماسة إليها لتزيين مركز اللواء ، وما يكلفه نقلها من مبالغ تتحملها خزينة اللواء (٤٥). وبتوجيه منه تم تشييد بناية الإدارة المحلية في مركز لواء الديوانية سنة ١٩٥٢ (٤٦) ، وبناية لموظفي الري في قضاء الشامية سنة ١٩٥١ (٤٧) . وبشان الكهرباء (٤٨) في اللواء فقد أُنشى سنة ١٩٥٢ مشروع كهرباء ناحية الحمزة ، ومشروع كهرباء أبي صخير وناحية الفيصلية التابعة له ، ومشروع كهرباء ناحية الرميثة (٤٩) .

٣– الجانب الثقافي :

أبدت متصرفية لواء الديوانية ومتصرفها يوسف ضياء اهتماماً واضحاً بالجانب الثقافي ، من خلال إتباع سياسة الانفتاح والمتمثلة بتأسيس عدد من المدارس ، وإقامة المعارض الثقافية وإدارتها والإشراف عليها وفق أحكام قانون المعارف العامة (٥٠) .

ففي مركز الديوانية شُيدت مدرسة عالية للبنات ومدرسة السادة العذاريين سنة ١٩٥١ (٥١) ، وبتوجيه منه

وسُعت ثانوية الديوانية بإضافة غرفتين لها سنة ١٩٥٢ (٥٢) ، وتم تجديد بناية المدرسة النموذجية في الديوانية بكلفة (٣٠ ) ألف دينار ، وفي قضاء أبي صخير شُيدت مدرسة السعدية الابتدائية سنة ١٩٥٢ ، وفي قضاء عفك شيدت مدرسة آل صكب ، وتم انجاز متوسطة عفك سنة ١٩٥٢ ، وفي عهده بوشر العمل ببناء عدد من المدارس في قضاء السماوة مثل مدرسة العارضيات والحجامة والزريجية والصويحية والجمجمة والبركات والغليظة مع دار للمعلمين في كل من تلك المدارس (٥٣).

وبتوجيه منه تحول طلاب مدرسة القادسية إلى بناية الإدارة المحلية في ناحية القادسية التابعة لقضاء أبي صخير، بسبب انهيار بناية المدرسة بعد هبوب عاصفة شديدة في تلك المنطقة سنة ١٩٥٢ (٥٤) . وفي السنة ذاتها تدخل المتصرف شخصياً في قضية توفير معبر للطلاب الساكنين في الجانب الأيسر من شط الدغارة ، بعد تعذر وصولهم إلى مدرستهم ، بسبب ترك صاحب المعبر القديم لمهنته (٥٥).

وفي عهده بلغ عدد الكتب في مكتبة الديوانية العامة (٤٤٩٠) كتاب وذلك سنة ١٩٥٣ ، بعد أن كان عددها (١٩٤٣) كتاب عند تأسيسها سنة ١٩٣٨ (٥٦) .

حرص المتصرف على إقامة المعارض لإبراز النتاجات الثقافية من رسوم وأعمال نحت وخياطة وتطريز في لوائه ، وهذا ما حصل سنة ١٩٥١ ، إذ تشكلت وبتوجيه منه لجنة برئاسة مدير ثانوية الديوانية السيد محمد سليم إبراهيم للإشراف على إقامة المعارض (٥٧) .

٤– الزراعة والثروة الحيوانية :

لواء الديوانية من الألوية الزراعية المهمة ، واهم محاصيله الشلب والحنطة والتمور وغيرها ، وقد بلغت محاصيل اللواء من التمور سنة ١٩٥١ (٤٥٤٤٠) طن ، وفي سنة ١٩٥٢ بلغ إنتاجه ( ٤٨٦٠٩ ) طن . وبعد أن رأى المتصرف أن إنتاج اللواء من التمور لا يتناسب مع عدد النخيل في اللواء ، قام بتشكيل لجان مهمتها إحصاء إعداد النخيل وتقدير محصولها وذلك أواخر سنة ١٩٥٢ وبداية سنة ١٩٥٣ ، والذي قُدر بـ ( ٨٥٣٤٠ ) طن . ويبدو أن سبب الفرق الكبير بين تقدير اللجان ، وإنتاج اللواء سنتي ١٩٥١ و١٩٥٢ ، هو أن قسم من تمور لواء الديوانية يخرج إلى الألوية المجاورة بدون أن يسجل في دوائر استهلاك اللواء ، والقسم الآخر يباع مباشرةً على المستهلكين . وفيما يأتي إحصائية لعدد النخيل ومقدار محاصيله في لواء الديوانية ( ١٩٥٢–١٩٥٣) (٥٨) :

عُرفت بعده بالممدوحية وهي ناحية الحمزة الغربي .

(٤) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٢٩ ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٥) الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٢ ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٦) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، ( بغداد ، ١٩٣٩ ) ، ص ١٣ .

(٧) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، ( بغداد ، ١٩٤٠ ) ، ص١١ .

(٨) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، ( بغداد ، ١٩٥٠ ) ، ص١٤ .

(٩) منذر جواد مرزة ، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط١ ، مؤسسة دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ( النجف ، ٢٠٠٥ ) ، ص٣٧٨ .

(١٠) شغل منصب متصرف لواء الديوانية للفترة من ( نيسان ١٩٣٦ – ٨ / كانون الأول / ١٩٣٦) أي ثمانية أشهر ، وهو عاني الأصل كربلائي النشأة .

وداي العطية ، تاريخ الديوانية قد يما وحديثا ، ط٢ ، المطبعة الحيدرية ، ( النجف ، ١٩٥٤ ) ، ص١٨٤ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(١٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٩١٩ ، ٢٥ / كانون الأول / ١٩٥٠ ، ص١ .

(١٣) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٢٠ ، ٢٣ / شباط / ١٩٥٣ ؛ جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الحكومة ، ( بغداد ، ١٩٥٣ ) ، ص١٤ .

(١٤) العطية ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(١٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،مج٥

،ج٩، ط٥، منشورات مطبعة دار الكتب، (بيروت،١٩٧٨) ، ص٦.

(١٦) العطية ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(١٧) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٢٠ ، ٢٣ / شباط / ١٩٥٣ .

(١٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٥٦ ، ١١ / أيار / ١٩٥٣ ؛ وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص ١٢

(١٩) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٣٥١ ، ٢٨ / كانون الثاني / ١٩٥٤ ، ص١ .

(٢٠) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، ( بغداد ، ١٩٥٥ ) ، ص ٢٢ .

(٢١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٦٥ ، ١ / حزيران / ١٩٥٣ ، ص ٩ .

(٢٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٨٦ ، ٨ / آب / ١٩٥٣ ، ص٦ .

(٢٣) عبد الجبار فارس ، عامان في الفرات الاوسط ، ط١ ، مطبعة الراع ، ( النجف ، ١٩٣٤ ) ، ص ١٢ ؛ عبد الهادي الجواهري ، الديوانية تاريخ وتحليل ، ج١ ، مطبعة الزهراء ، ( النجف ، ١٩٤٨ ) ، ص٦.

(٢٤) يونس الالوسي ، لواء الديوانية ماضيه وحاضره ، ج١ ، ( بلا ، ١٩٥٤) ، ص٢١.

(٢٥) للمزيد من التفصيل انظر : يعقوب الخوري ، دليل المملكة العراقية ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ( بغداد ، ١٩٣٥) ، ص ص ٩٧٢ –٩٧٨ ؛ فارس ، المصدر السابق ، ص ص ١٢ – ١٦ .

(٢٦) ضياء الدين الحيدري ، الإدارة والإداريون في العراق ، مطبعة اسعد ، ( بغداد ، ١٩٦٣ ) ص١٨٨ .

(٢٧) العطية ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٦ ، ٢١٣ .

(٢٨) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٦٠٤٣ ، عنوان الملفة إنشاء دور للأطباء والمستوصفات في الديوانية سنة ١٩٥١ ، و٣٩ / ص١٩ ؛ العطية ، المصدر السابق ، ص٢١٨ .

(٢٩) هي ناحية سومر الحالية .

(٣٠) د . ك . و ، ملفة رقم ٦٠٤٣ ، المصدر السابق ، و ٥١ / ص ٥٢ .

(٣١) العطية ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٢ –٢١٣ .

(٣٢) المصدر نفسه .

(٣٣) د . ك . و ، ملفة رقم ٦٠٤٣ ، المصدر السابق ، و ١٠ / ص ١٠ .

(٣٤) المصدر نفسه ، و٥١ / ص ٥٢ .

(٣٥) المصدر نفسه ، و ١١ / ص١١ .

(٣٦) العطية ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٢ – ٢١٣ .

(٣٧) د . ك . و ، ملفة رقم ٦٠٤٣ ، المصدر السابق ، و ١٢٧ / ص١٩٩ .

(٣٨) يونس الالوسي ، لواء الديوانية ماضيه وحاضره ، ج١ ، ( بلا ، ١٩٥٤ ) ، ص٣٠ .

(٣٩) الحيدري ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٤٠) العطية ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٤١) الالوسي ، المصدر السابق ، ص ص ٣١ ، ٣٢ .

(٤٢) العطية ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٥ –٢٠٦ .

(٤٥) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٦٠٧٦ ، عنوان الملفة تشجير الطرق سنة ١٩٥٢ ، و ٢٤ / ص ٢٤ .

(٤٦) العطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

(٤٧) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٦٠٨٠ ، عنوان الملفة إنشاء دور موظفي الري في الشامية سنة ١٩٥١ ، و٤ / ص١٢ .

(٤٨) أسس الانكليز الكهرباء في الديوانية أيام الاحتلال غير أن الثوار سنة ١٩٢٠ قاموا بتخريبها ، وفي سنة ١٩٢٦ أعطت الحكومة العراقية امتياز الكهرباء إلى سلمان آل جياد حتى سنة ١٩٣٨ ، إذ قامت الحكومة بإدارته وأدخلت على المشروع إصلاحات كثيرة ، وأضافت عليه مكائن جديدة ليكون قابلا لسد حاجات المستهلكين .

العطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٥ – ٢٢٠ .

(٥٠) الحيدري ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٥١) العطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٥٢) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٦٠٩٨ ، عنوان الملفة أمور ثقافية عامة سنة ١٩٥٢ ، و ٨ / ص٩ .

(٥٣) العطية ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٩ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ .

(٥٤) د . ك . و ، ملفة رقم ٦٠٩٨ ، المصدر السابق ، و ١١٦ / ص١١٣ .

(٥٥) المصدر نفسه ، و١٥٤ / ص١٧٦ .

(٥٦) العطية ، المصدر السابق ، ص٢٤٣ .

(٥٧) د . ك . و ، ملفة رقم ٦٠٩٨ ، المصدر السابق ، و ١١٦ / ص١١٣ .

(٥٨) العطية ، المصدر السابق ، ص ص٢٣٣–٢٣٥ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢٣٦ –٢٣٧ .

(٦٠) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٥٩٩٠ ، عنوان الملفة سلف زراعية سنة ١٩٥٢ ، و١٨ / ص١٨ .

(٦١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٠٩ ، ٢٠ / اذار / ١٩٥١ ، ص٢ .

(٦٢) عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في إصلاح الريف ، ط٣ ، دار الكشاف للنشر ، ( بيروت ، ١٩٥٤ ) ص ص١٠٠ –١٠٢ .

(٦٣) د . ك ، ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٦٠٦٧ ، عنوان الملفة تقارير عن سير الري سنة ١٩٥١ ، و٧ / ص٥٥

(٦٤) العطية ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٠ – ٢١٤ .

(٦٥) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٦٢٠٢ ، عنوان الملفة أمور زراعية سنة ١٩٥٢ ، و ١٨ / ص٢٢١ .

(٦٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٠٤ ، ٣٠ / تموز / ١٩٥١ ، ص٣ .

(٦٧) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٩٩ ، ١٧ / مايس / ١٩٥٢ ، ص٣ .

(٦٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٦٣ ، ٢٩ / أيلول / ١٩٥٢ ، ص٤ .

(٦٩) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٦٥ ، ١٨ / شباط/ ١٩٥٢ ، ص٢ .

(٧٠) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢١٢ ، ٢٦ / كانون الثاني / ١٩٥٣ ، ص٣ .

(٧١) العطية ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٧٣) كانت العشائر فترة الحكم العثماني تحكم وفق قانون خاص يسمى ( لجان مصالحة الدم ) الذي صدر سنة ١٩١١، والذي كان معترف به من قبل الحكومة العثمانية ،واستهدف هذا القانون القضاء على الثار ، وبعد فترة قصيرة من الاحتلال البريطاني للعراق اقتنعت الإدارة البريطانية بأنه من الضروري وضع تشريعات تمكن بموجبها الحكام السياسيين من تصريف الدعاوي المدنية والجزائية في أقضيتهم ، وعليه قام المستر هبري دوبس بسن ( نظام دعاوي العشائرية المدنية والجزائية ) في شباط سنة ١٩١٦ .

مصطفى محمد حسنين ، نظام المسؤولية عند العشائر العراقية المعاصرة ، ط١ ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، ( بغداد ، ١٩٦٧ ) ص ص ٧٥ – ٧٧ .

(٧٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٩١٩ ، ٢ / كانون الأول / ١٩٥٠ ، ص١ .

(٧٥) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٩١٩ ، ٢ / كانون الأول / ١٩٥٠ ، ص٧ .

(٧٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٠٤ ، ٣٠ / تموز / ١٩٥١ ، ص٣ .

(٧٧) جريدة الوقائع العراقية ، العد٣٠٩٩ ، ١٧ / مايس / ١٩٥٢ ، ص٣ .

(٧٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٩٢٨ ، ٢٤ / كانون الثاني / ١٩٥١ ، ص٣ .

(٧٩) د . ك ، ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم

٤٣٧٠ ، عنوان الملفة قتل جاسم العلوان سنة ١٨٥١ ، و٣ / ص٣ .

(٨٠) د . ك . و ،الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٤٣٧٣ ، عنوان الملفة قتل جساب الكاطع سنة ١٩٥١ ، و١ / ص١ .

(٨١) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٤٣٩٩ ، عنوان الملفة قتل فرج وطنان سنة ١٩٥٢ ، و١ / ص١ .

(٨٢) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة رقم ٥٨٨٤ ، عنوان الملفة دعاوى خاصة بحوادث السلب والنهب سنة ١٩٥٢ ، و١٦١ / ص١٧١ .

(٨٣) د . ك . و ، ملفة رقم ٦٠٩٨ ، المصدر السابق ، و٧٧ / ص٧٨ .